

وتستط الأجرة بالحسب لو كان
الأداء من قبل بالشفاعة
الكل من أجر ولا يثبت
لو كان أجره قريب من المجر
بمسلم الحال وانقضاء
لو سلم بعد انقضاء بعض الزمن
ان لم يكن في مدة الإجازة
فان يكن وقت ذلك خيرا
للمو حرم طلب أجر الدار
والصحة كغيره لغيره لغيره
وكذا ان كان من يملكه
حاطقاً وبسهولة قد فوّ
وضمن فاقدم الجبر
والجبر في ان الذي استاجر
ان يصرف بغير فعله استحق
من غير غيره لانقضاء التعدي
ان يكن ببيت فاحترق
احترق لو سقط من اليد
صحة فتمتد بمسود
وان يضمن قيمة الترفيق
وأجرة الطيب بعد العرف
ان افسد الطبخ لو ان حرقا
وهو يكتن بعد ان يقوما
من ظهر عمله في العائ
ان كان حال الاماي في الموقبل

بين الذي استاجر والمؤجرة
ان يخرج الغاصب او جاريه
بمعه المال كما الطاحوت
ما علقه والاستيفاء المستاجر
ما يتبع النفاة للرأي
ما يمنع احدهما فيه اعلم
ما يرتب فيه كعض المذبح
في قرض ما يتقو كما قد ذكرنا
والأرض بالطلوع للذهار
بعد الفراق مسهل بالضرورة
والا بالفراق كالحمل الأجر
من قبل قبضه فلا اجر استحق
على ان يعيد والافها ههنا
من بعد ان يخرج مما شجر
اجرة بالوضع في البيت بغير
وضمنه بغير اجرة جبر
الاجر فيه والاضمان مطلقا
من قبل الخراج بالاعاري
وكان اجرة له محمودا
الاجر المملوك في التعقير
لو غير هل بيته العرف
طعامه فضمانه قد حقت
وبعد ان يسترجع عندهما
حسبها الاجر كما لظن
لا يملك الحسب لها كالعامل
في بيت

في بيت مستاجر اذ سلمها
ان حبس فضاغ الاضمانا
للحسب الاجر من الاشرار
كذلك مملوح وحمال فان
صمته قيمتها بالاجر
ان شرط عمله بالنفس
واستاجر سواها حيث اطلقا
وان تكن عياله معلومة
فان بعضهم وجاء من يقبل
استاجر لا يطل قطر جلا
او مات لا اجر كن اذ تقبل
ان دفع القطر الى الوراء
وجبت نصف الاجر في الذهاب
والا يخدم وله ما اوصلا
استاجر بدون اجر المثل
الامتوي مكمل للاصل
ويقترب الضمان في عقار
وبكامل هو النفع الوفيف
ان يمتد الى الوراء والديون
الحق بالمؤجر من غير مائة
بغلاف الزهر حيث ما ظهرت
بالم
اجار الطافوت كالدكاون
سكنى بها او عمل من احد
غير انه بها لا يسكن

122
وتضمن حيث تعدي حكما
وبين الاجر الذي قد عثر
لفعله كعاقيل ما طقر
بحسب ضمان الغصب فيها
محمولة والالا فاستقر
ما استعمل الغير خلا الطرقت
ما دفع الاجرة مطلقا
فاستاجر المحض بالقيمة
بحسب الاجر والال التفر
الى الشراء فرة اذ رجلا
او من يسلم له في الخضرة
وقيل كلعن الاعجاب
لا يستحق الاجر فيه اصل
ارض وقب الزم بالفضار
وقب بغصب وانقاع جاري
ما جري به اجرة لاق السلف
عليه فالمستاجر يلو
ودينة له يتوق في توارث
باقل منها ومن الذب استين
ما يجوز من الاجارة وما لو خلاها
تصح كالدرا بالاعيان
لصرفه لتعارف في البلد
حداد او قصار او من يظن